محاضرات مقياس الارشيف والتوثيق:

المحاضرة الثانية:

الأرشيف الوطني الجزائري:

خلال عام 1962، تاريخ استرجاع الدولة الجزائرية سيادتها، كانت انطلاقتها مكبلة بعوائق جمة في جميع المجالات، بما فيها قطاع الأرشيف. وجد نزاعا أرشيفيا بين الجزائر و فرنسا حول 200 ألف علبة من الأرشيف العائد لفترة الاستعمار بين 1830-1962، و غياب الأرشيفيين إذ أن الإدارة لم تسمح لأي جزائري التكوين في هذا القطاع الحساس، انعدام الهياكل الملائمة للحاظ على الوثائق بصورة عقلانية باستثناء الأرشيف الجهوي في الجزائر و وهران.

أنشأ مركز الأرشيف الوطني لغرض المحافظة على التراث الوثائقي الوطني و استغلاله وتبليغه للجمهور و هو بهذا مكلف حسب المادة الرابعة من المرسوم رقم 87-11 بـ: . يعد بالتعاون مع الهياكل المعنية المدونات و أطر الترتيب وإجراءات إلغاء المحفوظات وتسليمها، يكون الفهرس الوثائقي الوطني . يحث على تسليم محفوظات المؤسسات والهيئات التابعة للدولة . يمارس طبقا للقواعد والإجراءات المعمول بها حق الشفعة أو المطالبة بالأوراق والوثائق التي يتكون منها رصيد المحفوظات الوطنية كيفما كانت و أينما وجدت و لأي حقبة زمنية تنتمي، يتخذ جميع التدابير لاكتساب تقنيات الترميم و الاستنساخ و استعمال الإعلام الآلي، يشتري مصادر وثائقية وينقلها و يعيرها ويتبادلها، يرتب المحفوظات الخاصة ذات الأهمية التاريخية و يساعد على إيداعها طواعية

يصدر مجلة دورية و دراسات وافية و مجموعات وثائق و مصادر، يضم مركز الأرشيف الوطني حسب القرار المؤرخ في 24/08/2015 ستة أقسام، هي: قسم الحفظ و المعالجة قسم الإعلام الآلي قسم الإدارة والوسائل قسم المصالح التقنية قسم التثمين والتوجيه الملحقات.

محاضرات مقياس الارشيف والتوثيق:

قد أوكلت مهام تسيير و أعادة تكوين قطاع التراث الأرشيفي إلى كل من وزارة التربية الوطنية و وزارة التوجيه الوطني و وزارة الإعلام و الثقافة و ذلك سنة 1962-1971 إنشاء رصيد وطني للأرشيف و وضعهما تحت رئاسة المجلس.

بما أن الحكومة الجزائرية في تلك الفترة كانت لديها أولويات أخرى، ظل قطاع الأرشيف على ما هو عليه من ركود قرابة عشرة سنين. في عام 1971 قام رجلان بنشاء مؤسسة الأرشيف الوطني الجزائري هما الرئيس الراحل هواري بومدين و الأمين العام لرئاسة الجمهورية الدكتور محمد أمير، فالأول أصدر مرسوم ينص على إنشاء رصيد الأرشيف الوطني، و نشر الثاني أول تعليمة رئاسية متعلقة بتسيير الأرشيف.

ففي ديسمبر 1972 أنشئت على مستوى الرئاسة مديرية الأرشيف الوطني، و بين 1973-1974 اشكلت النواة الأولى للأرشيفيين الجزائريين، و كانت مكونة من أربعة و هم عبد الكريم بجاية، عمر حاشي محافظ رئيسي للأرشيف الجهوي لمحافظة الجزائر الكبرى و فؤاد صوفي محافظ رئيسي للأرشيف الجهوي لولاية وهران، و عمر ميموني محافظ رئيسي للأرشيف الجهوي لولايةقسنطينة، و يمثلون منذ 25 سنة العمود الفقري للأرشيف الوطني الجزائري و يتميزون بنفس المؤهلات و الكفاءات.

عرف مركز الأرشيف الوطني مديرا واحدا هو السيد اعمر عمور و ذلك من سبتمبر 1988 إلى غاية مارس 2001 و منذ ذلك الحين يتم تسيير المركز بالنيابة تولى نيابة مدير المركز من مارس 2001 إلى جويلية 2002 السيد بومدين الرصاوي و بعده السيد عبد المجيد شيخي الذي يشغل هذا المنصب أي مديرا للمركز بالنيابة منذ 2002 إلى 2023. بالموازاة مع وظيفته الأساسية كمدير عام للأرشيف الوطني.

محاضرات مقياس الارشيف والتوثيق:

بعد عشر سنوات من النشاط بدأت المؤسسات الجديدة في الدولة الجزائرية تشعر بجدية بالفراغ المتعلق بالسياسة الأرشيفية، ففي سنة 1974 تدعم هذا المكسب بإنشاء مديرية الأرشيف الوطني و إصدار المرسوم الوطني الخاص بالأرشيف لسنة 1977. و قد وضعت هذه المديرية تحت إشراف المركز الوطني للدراسات التاريخية حتى 1983 سنة إلحاقها بوزارة الثقافة.

تشكل هذه الهيئات شبكة أرشيفية وطنية تعبر عن تصور سليم و رؤية واضحة للمهمة الأرشيفية في بلادنا، غير أن هذا المرسوم ظل حبرا على ورق و لم يتجسد في الواقع الأسباب مختلفة في سنة 1976 تم إلحاق المديرية العامة للأرشيف الوطني بالمركز الوطني للدراسات التاريخية في سنة 1984، لحقت المديرية العامة للأرشيف الوطني بوزارة الثقافة لتعود إلى حضن رئاسة الجمهورية سنة 1988.

تم تدشين مركز جديد للأرشيف الوطني و إحداث المديرية العامة للأرشيف الوطني بصفة رسمية

سبق الذكر فإنه عام 1977، تم إثراء القواعد التنظيمية الخاصة بالأرشيف الوطني بنص أساسي تمثل في مرسوم جديد يحدد صلاحيات مؤسسة الأرشيف الوطني و تنظيمها و سير عملها على الصعيد الوطني، المركزي، الجهوي، المحلي.

في الفترة ما بين 1978-1988 كانت سلبية لكن ليس بصورة كاملة، إذن أن إصدار الأرشيفيين المحليين على العمل الميداني، بغياب الأرشيف الوطني قد أدى في النهاية إلى تجسيد قرارات مهمة كانت تحضر من السبعينيات: تشييد المركز الأرشيف الوطني، إصدار قانون جديد بالأرشيف الوطني.

مهام المديرية العامة للأرشيف الوطني:

إحداث المديرية العامة للأرشيف الوطني فإن هذه الأخيرة مكلفة:

تطبيق السياسة الوثائقية الوطنية في إطار توجيهات المجلس الأعلى للأرشيف الوطني .

محاضرات مقياس الارشيف والتوثيق:

تعد مخططات العمل وبرامجه السنوية و المتعددة السنوات في ميدان الأرشيف الوطني وتنفيذها .

تعد برامج تكوين مستخدمي الأرشيف الوطني وتحسين مستواهم و تطبقها .

تعد النصوص التنظيمية والتقنية الضرورية لتنظيم العمل الوثائقي وتقترحها تمثل الجزائر في أشغال الهيئات الدولية المتخصصة وتبدي رأيها في الاتفاقيات الدولية في مجال الوثائق.

تقوم بأي عمل تنشيط وتوعية من شأنه أن يرفع قيمة الممتلكات الوثائقية الوطنية .

تتولى تقويم الأعمال المباشرة في مجال الأرشيف وتعد حصيلتها .

تعد بالتعاون مع الهياكل المعنية مدونات الترتيب و نطاقه و إجراءات إتلاف الوثائق أو إدراجها ضمن الأرشيف الوطني تتخذ جميع التدابير لاقتناء تقنيات الإصلاح و الاستنساخ و الإعلام ترتب الأرشيف الخاص الذي له أهمية تاريخية و تشجع على التبرع به تراقب طبقا للتنظيم الجاري به العمل مسك الأرشيف الموجود في مختلف أجهزة الدولة و الجماعات المحلية و تسييره.

إن عودة مؤسسة الأرشيف الوطني إلى حضن رئاسة الجمهورية أتاحت لمؤسستنا فرصة الإنطلاق من جديد على أسس جديدة، و مما لا شك فيه أن مركز الأرشيف الوطني يعتبر مفخرة للجزائر.

من 1988-1992 أي خلال سنوات نهضتها الأربع الأولى إنشغلت مؤسسة الأرشيف بتنظيمها الداخلي أكثر من نشغالها بمشاكل الأرشيف الخارجية التي تراكمت طيلة الفترة السابقة أي من 1978-1988.

إستقام الوضع جزئيا عام 1992 مما أتاح للمؤسسة الخروج من برجها العاجي في بئر خادم لتخوض حملة إنقاذ للوثائق التي كانت مطروحة في الدهاليز و الأروقة و الأكواخ و حتى في صناديق إستيراد البضائع إلى أن حان الوقت لإجراء تقييم وطني لتأمين فعالية أفضل لتدخلات المؤسسة.

القيمة التاريخية لوثائق الأرشيف الوطني الجزائري:

محاضرات مقياس الارشيف والتوثيق:

يرجع تاريخ أقدم وثائق الأرشيف الوطني إلى العهد العثماني ابتداءا من القرن السادس عشرا إلى بداية القرن التاسع عشرا، و هي اليوم محفوظة في إغلبيتها في مركز الأرشيف الوطني بالجزائر، و تمثل جزءا من تراثنا الأرشيفي المنقوص من أرصدة العهد الإستعماري الفرنسي (1830-1962) إذ أن الفرنسيين أقدمو قبل الإستقلال على تحويل مكثف لأرشيف هذه المرحلة التاريخية لفرنسا. و لم يتم إسترداد إلا الجزء القليل في حين بقي الجزء الأكبر محفوظ في "إكس – آن – بروفانس" بفرنسا.

يسهر مركز الأرشيف الوطني على الحفظ الجيد للوثائق الإدارية التي تنتجها أجهزة الدولة وله علاقات منتظمة مع مصالح الأرشيف التابعة للإدارات المركزية و الجماعات المحلية وذلك بغرض توفير الشروط الضرورية للوظيفة الأرشيفية تعد البناية التي تحتضن الأرشيف الوطني نصبا وطنيا عظيما من الناحية الهندسية والجمالية يتكون من ثمانية طوابق تحتوي على 64 مخزنا طول رفوفها سبعين ألف متر خطي تمثل مساحة أرضية قدرها 16800م من مجموع المساحة العامة التي تقدر بـ 22712م2 كما تحتوي البناية على بهو كبير وقاعات الجمهور منها قاعة للمطالعة وأخرى للقراءة وقاعة للمحاضرات طاقتها 150 مكان و بهو للعرض أما المحلات الإدارية فليست مفتوحة للجمهور، جهزت البناية بمصالح تقنية وفقا للمعايير الدولية المعمول بها في ميدان الأرشيف نجد قاعة الفرز و التصنيف ورشة للترميم و التجليد مطبعة مخبر للصور مخبر للمصغرات الفيلمية وتجهيزات الإعلام الآلي توجد أيضا محطة للتطهير، تبخير و نفض الغبار و نظام التكييف الهواء و المكافحة الحرائق جهز المبنى بكاشف للدخان و مطفآت وأبواب مضادة للحرائق.

و عليه يتكون الأرشيف الوطني الجزائري من الوثائق العثمانية و أرشيف العهد الإستعماري و حرب التحرير الوطنية و كذا الوثائق التي أنتجتها مؤسسات الدولة بعد الإستقلال، و هي في آن واحد العناصر المكونة للذاكرة الجماعية و القاعدة القانونية لإبراز الهوية الوطنية و للمساهمة في التشييد الوطني. و لهذا تحرص السلطات العمومية على تزويد المؤسسة الوطنية للأرشيف بالوسائل الضرورية للمحافظة عليه و

تسيير التراث الأرشيفي و مراقبة الوثائق الرسمية التي تنتجها أجهزة الدولة و يعتبر الأرشيف الوطني حامي الذاكرة الجماعية و أحد دعائم التراث الثقافي الجزائري إلى جانب المكتبات و المتاحف.

-1-3- .أرشيف فترة الاستقلال يتفق معظم المهتمين بتاريخ الأرشيف في الجزائر بعد الاستقلال بأن المستعمر الفرنسي لم يعمل على ترقية الوظيفة الأرشيفية بالنظر إلى حجم و أهمية الوثائق التي أنتجها وخلفها وراءه فعند الاستقلال لم تجد الجزائر الهياكل اللازمة لحفظ الأرشيف باستثناء الجزائر ووهران اللتين توفرتا قبيل الاستقلال أي في 1961 على مبنى للأرشيف. كما أن المستعمر لم يسمح للجزائريين لا بالتكوين في مجال الأرشيف ولا حتى الاقتراب من مصلحة الأرشيف كموظفين على جميع مستويات الإدارة الاستعمارية مما كان له تأثير كبير في عدم التكفل بالأرشيف بعد الاستقلال و ضمان السير الحسن لهذه المصلحة كما أن المستعمر أقدم على ترحيل جزء كبير من الأرشيف إلى مدينة إكس بجنوب فرنسا لتبدأ من هنا فصول قصة أرشيف الجزائر في مرحلة ما بعد الاستقلال التي يمكن تفصيلها إلى ثلاث مراحل أساسية حسب صوفي فؤاد : المرحلة الأولى الممتدة من 1962 إلى 1970 التي تميزت بركود تام من حيث الاعتبارات التي ذكرناها أنفا و من حيث اعتبار الأولويات التي سطرتها الدولة عقب خروجها من استعمار دام أكثر من القرن و ربع القرن تكفلت مصلحة المكتبات و الأرشيف التابعة المديرية الشؤون الثقافية بوزارة التربية الوطنية بالأرشيف وبعدها قامت وزارة التوجيه الوطني بهذه المهمة حيث أصبحت مصلحة المكتبات و الأرشيف عبارة عن مديرية فرعية.

شغل السيد محمود بوعياد مدير المكتبة الوطنية المسؤولية عن هذه المديرية الفرعية من 1963 إلى 1970 في جويلية 1970 و مع التعديل الحكومي تلحق مديرية الشؤون الثقافية بوزارة الإعلام والثقافة، لكن ومع تعيين الدكتور أمير كأمين عام بالرئاسة سيخضع الأرشيف لسلطته و من ثمة تصبح الوصاية على الأرشيف الوطني و إلى غاية وقتنا الراهن من صلاحيات الأمانة العامة للرئاسة باستثناء الفترة من 1984 إلى 1988 أين تحولت الوصاية على الأرشيف الوزارة الثقافة. من المعلوم أن الجزائر عبرت في السنوات الأولى من الاستقلال عن رغبتها في إجراء فحص خبرة عام حول الأرشيف العمومي ببلادنا و تقدمت بطلب لدى منظمة اليونسكو لأجل ذلك التي كلفت أحد المختصين في مجال الأرشيف و الذي لم يكن سوى إيف بيروتان (Yves Perotin) الذي قدم تقريرا حول وضعية الأرشيف بالجزائر، نتيجة لذلك نشرت نيابة مديرية المكتبات والأرشيف بوزارة التوجيه الوطني أول تعليمة في مجال الأرشيف بعد الاستقلال مؤرخة في أوت 1964 . المرحلة الثانية الممتدة من 1971 إلى 1978 التي شهدت سنة 1972 ظهور مؤسسة مستقلة تمثلت في مديرية عامة للأرشيف الوطني تابعة لرئاسة مجلس الثورة وتعيين عيناد ثابت رضوان مديرا عاما لها إلى غاية 1977 و مستودع مركزي للأرشيف الوطني الذي عرف منير ماحي مديرا له حتى سنة 1975 حيث يستدعى هو الآخر إلى مهام أخرى وتدار المديرية العامة للأرشيف الوطني بالنيابة من طرف محمد طويلي الذي كان في نفس الوقت مديرا للمركز الوطني للدراسات التاريخية ليتم تعيينه بصفة رسمية في أفريل 1988 مديرا عاما المرسوم رقم 61-163 المؤرخ في 08 جوان 1964 المتضمن تنظيم وزارة التوجيه الوطني الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد رقم 50 المؤرخ في 19/06/1964 ، ص 699 (باللغة الفرنسية) Cf. Yves Perotin, Algérie: archives publiques 2 [en ligne], Paris, Unesco, 1964, 65 p. Disponible sur: http://unesdoc.unesco.org/images/0000/000076/007621FB.pdf Consulté le 29/08/2017مجلس الثورة هو الهيئة التي أنشئت في 19 جوان 1965 وقادت البلاد إلى غاية 10 ديسمبر 1976

للأرشيف الوطني أما مديرية المستودع المركزي فستؤول في مرحلة أولى إلى عمر حاشي في 1975 و في مرحلة ثانية من 1978 إلى 1981 .عرفت هذه المرحلة صدور النصوص الأولى المتعلقة بالأرشيف بل النصوص المؤسسة للأرشيف الوطني ابتداءا من الأمر الرئاسي رقم 71-36 المؤرخ في 03 جوان 1971 المتضمن إحداث مؤسسة للوثائق الوطنية أو تأسيس الرصيد الأرشيفي الوطني، تبعه منشور 08 نوفمبر النفس السنة الذي كان له تأثير إيجابي من حيث التنديد بالإتلاف العشوائي للوثائق وضرورة التكفل بالوثائق الأرشيفية في هذه الفترة أيضا ستعرف المنظومة الأرشيفية صدور نصوص أخرى متعلقة بالمجلس الاستشاري للأرشيف الوطني الأمر رقم 74-75 المؤرخ في 25 أفريل (1974) و المرسوم رقم 77-67 المؤرخ في 20 مارس 1977 المتعلق بالأرشيف الوطني اتضحت بهذه النصوص ملامح المنظومة التشريعية للأرشيف الوطني.

المرحلة الثالثة الممتدة من 1978 إلى 1988 حيث عرف الأرشيف الوطني الوصاية عليه من طرف المركز الوطني للدراسات التاريخية ليكون بعدها تحت وصاية وزارة الثقافة في 1984 في مقابل غياب المديرية العامة للأرشيف الوطني عرفت مصالح الأرشيف لولايات الجزائر وهران و قسنطينة نوعا من الاستقلالية في التصرف لتصبح محطات بديلة للأرشيف الوطني. تميزت هذه المرحلة بإعادة بعث المشاريع المتعلقة بالأرشيف كبناء مركز للأرشيف الوطني وإصدار قانون متعلق بذلك في 1988 تصبح مؤسسة الأرشيف الوطني تحت وصاية رئاسة الجمهورية مرة أخرى منذ ذلك الحين ومع تطور الأحداث يمكننا إضافة مرحلتين هامتين في تاريخ الأرشيف الوطني

: 189

.المرحلة من 1988 إلى 2001 يمكن وصفها بالمرحلة الذهبية للأرشيف الوطني الجزائري إذ استطاع أن يلفت الأنظار بما حققه من الإنجازات في مجال الأرشيف و الانفتاح على البحث العلمي وتأطير الأعمال التقنية للأرشيفيين من خلال المناشير و التعليمات وطلبات المساعدة والتوجيه التي كانت توجهها الإدارات المركزية والمحلية إلى مؤسسة الأرشيف الوطني ممثلة في المديرية العامة و التي وجدت فيها أذنا صاغية للمشاكل التي تعاني منها تلك الإدارات في مجال الأرشيف. غير أن النصوص

التأسيسية للمديرية العامة و المركز الوطني للأرشيف أعاقت سير المؤسسة إذ جعلت منهما مؤسستين مستقلتين عن بعضهما البعض، ففي الوقت الذي كان ينبغي أن يكون المركز وسيلة في يد المديرية العامة و ينفذ سياستها في مجال الحفظ والترتيب والتبليغ كان المركز بمثابة الند و المستقل في عمله عن المديرية العامة للأرشيف هذا الوضع أدى إلى تصادم الصلاحيات و لم يكن هناك من بد في حل هذه المشكلة إلا بإقالة المديرين في مارس 2001 منذ ذلك التاريخ تم تعيين المدير العام للأرشيف الوطني ولم يعين لحد الساعة مدير المركز الوطني للأرشيف و يتم تسييره بالنيابة التي يقوم بها المدير العام بالموازاة مع مهمته الرئيسية. في هذه المرحلة تم تعيين عبد الكريم بجاجة مديرا عاما للأرشيف الوطني خلفا لمحمد طويلي، حيث سيتولى بجاجة المديرية من أكتوبر 1992 إلى غاية مارس 2001. عرفت هذه الفترة أيضا، تعيين اعمر عمور مديرا للمركز الوطني للأرشيف من سبتمبر 1988 إلى مارس 2001 هو الآخر .للارشيف عين عبد الكريم بجاجة مديرا عاما للأرشيف الوطني بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 04 أكتوبر 1992 جريدة رسمية رقم 74 مؤرخة في 14 أكتوبر 1992، ص 1916 تم تعيين محمد طويلي مديرا عاما للأرشيف الوطني بموجب مرسوم مؤرخ في 02 أبريل 1988 جريدة رسمية رقم 14 مؤرخة في 601 .06 أبريل 1988. ص كان عمر عمور قد تم تعيينه بالمستودع المركزي للأرشيف من طرف عيناد ثابت رضوان و محمد طويلي مديرا الأرشيف الوطني على التوالي وتم تعيينه بصفة رسمية كمدير المركز الوطني للأرشيف قائم بالأعمال مؤقتا بموجب مقرر صادر عن الأمين العام لرئاسة الجمهورية مؤرخ في الفاتح من سبتمبر 1988 جريدة رسمية رقم 36 مؤرخة في 07 سبتمبر 1988، ص 1285 محليا جهويا في إطار الفرع الإقليمي العربي للمجلس الدولي للارشيف ودوليا في إطار اللجنة التنفيذية للمجلس الدولي

190

.المرحلة الممتدة من 2001 إلى غاية يومنا هذا عرفت مؤسسة الأرشيف الوطني نوعا من التراجع في الأداء والانصراف التام عن مساعدة الإدارات وتوجيهها في الأعمال الأرشيفية واستعصى فيها أيضا البحث العلمي. يبقى أن هذه المرحلة تميزت أيضا بإصدار جدول تسيير وثائق الولاية في 2005 و استئناف المفاوضات مع فرنسا مرة أخرى بشأن الأرشيف المرحل بشكل سري لم تعلن نتائج أي من

دورات تلك المفاوضات .أما الولايات هي الأخرى يمكن القول بأنها مرت بمراحل ثلاث و هي مصنفة حسب التقسيم الإداري للجزائر إلى أربعة أنواع :الولايات الكبري التي أنشئت في 1848 الجزائر، وهران و قسنطينة الولايات التي أنشئت في 1956 و 1960 و عددها اثني عشر الولايات المنبثقة عن التقسيم الإداري لسنة 1974 حيث قفز العدد إلى 31 ولاية الولايات المنبثقة عن تقسيم 1984 و به يكون عدد الولايات 48 ولاية يمكن تفصيل هذه المراحل كما يلي: . المرحلة الممتدة من 1962 إلى 1971 تميزت هي الأخرى بركود تام خاصة و أن غالبية هذه الولايات العمالات حديثة النشأة نتيجة التقسيم الإداري الذي قامت به السلطات الاستعمارية و بالتالي لا يمكن الحديث عن أرصدة تاريخية مهمة إذا استثنينا تلك التي لا تزال جارية وستصبح مهمة فيما بعد و ذات قيمة تاريخية ولم يكن هناك غير مصالح أرشيف الولايات الثلاث (الجزائر) وهران و قسنطينة الأكثر تأهيلا للأداء الوظيفي الأرشيفي بعد الاستقلال لما اكتسبته من تقاليد موروثة من العهد الاستعماري رغم عدم وجود أرشيفيين مؤهلين لذلك وربما أيضا لبقاء الأرشيفيين الفرنسسين كأندري برتييه بقسنطينة التي سيغادرها في 1970 ورنودان الذي بقي في وهران بعد الاستقلال إلى ديسمبر 1962 قبل أن يغادرها إلى الجزائر

محاضرات مقياس الارشيف والتوثيق: